

واقع الصناعات التحويلية في الجزائر وإستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنويع الاقتصادي
**The reality of the manufacturing industries in Algeria and its
development strategy within the framework of the economic
diversification program**

أ.زمران محمد -أ. د. غردي محمد - جامعة البليدة 02

تاريخ الاستلام: 2019/10/28 ؛ تاريخ القبول: 202/11/25 تاريخ النشر 2020/12/31

ملخص:

تعتبر الصناعات التحويلية من الفروع الأساسية والهامة للقطاع الصناعي في معظم الدول، ولهذا فان التعرف على واقع هذا الفرع والإمكانيات المتاحة أمر في غاية الأهمية بالنظر إلى الدور الذي يلعبه ضمن النشاط الاقتصادي، سواء من ناحية علاقته بالفروع الاقتصادية الأخرى أو حتى تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية كالتشغيل ومعدل النمو الاقتصادي وغيرها، وبالتالي أضحى التصنيع يعتبر كمقياس لمستوى التطور الاقتصادي، وسنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع الصناعة التحويلية في الجزائر واستراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنويع الاقتصادي ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام بالنظر للإمكانيات المتاحة، بالإضافة إلى أهم العراقيل التي تواجه تطور هذا الفرع الهام ونخلص في الأخير إلى بعض الحلول والاقتراحات بغيت النهوض بهذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: الصناعات التحويلية - التنوع الاقتصادي- النمو الاقتصادي

Abstract:

Manufacturing industries are considered to be the main and important branches of the industrial sector in most countries. Therefore, the recognition of the reality of this branch and the possibilities available is very important in view of the role it plays within the economic activity, both in relation to other economic branches or even it's impact on macroeconomic variables such as operation economic growth and so on. And thus industrialization is considered as a measure of the level of economic development, and we will try through this paper to shed light on the reality of manufacturing in

Algeria and the strategy of development under the program of economic diversification and its contribution to the gross domestic product in view of the possibilities available, in addition to the most important obstacles to the development of this important section and we conclude in the end to some solutions and suggestions canceled the advancement of this sector.

Keywords: Manufacturing – Economic diversification – Economic growth.

Résumé :

Les industries manufacturières sont les branches principales et importantes du secteur industriel dans la plupart des pays, afin de reconnaître la réalité de cette section et les possibilités est très important compte tenu du rôle joué au sein de l'activité économique, tant en termes de ses relations avec les autres branches économiques ou même son impact sur les variables macroéconomiques comme le taux de chômage, La croissance économique ... etc. la fabrication est considérée comme une mesure du niveau de développement économique, et nous essaierons cet article pour faire la lumière sur la réalité de l'industrie manufacturière en Algérie et la stratégie pour la développer dans le cadre du programme de diversification économique et sa contribution au PIB, Considérant les possibilités disponibles, nous aborderons les obstacles au développement de ce secteur, car nous proposerons dans ce dernier des solutions et des suggestions pour l'avancement de ce secteur.

Mots clés: L'industrie manufacturière–Diversification économique – Croissance économique

مقدمة:

تعد الصناعة العمود الفقري لأي اقتصادي نظرا للدور الذي تلعبه في النشاط الاقتصادي وارتباطها بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما أهلها لأن تكون معيار أو مقياس تقاس به درجة تطور أي بلد من خلال مساهمته في الناتج الوطني، ويقسم القطاع الصناعي غالبا إلى نوعين وهما فرع الصناعات الاستخراجية

وفرع الصناعات التحويلية وتعتبر هذه الأخيرة أهم فرع لذلك يسعى كل بلد لتطوير هذا القطاع الحساس خاصة في الآونة الأخيرة، والجزائر كغيرها من الدول حاولت انتهاج هذا السبيل بغيت تطوير القطاع الصناعي عامة وفرع الصناعة التحويلية بصفة خاصة، بالنظر إلى التكاليف التي باتت تتحملها الدولة من جراء استيراد المنتجات الصناعية خاصة ذات الاستهلاك الواسع وهو ما تسبب في تحميل عبئا كبيرا لخزينة الدولة من خلال خروج العملة الصعبة خاصة في ظل فترة العسر المالي الذي تمر به البلاد، ولذلك سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على واقع الصناعة التحويلية في الجزائر في إطار برنامج التنوع الاقتصادي وأهم المعوقات التي تعترض تطور هذا الفرع الهام خاصة في الظروف الحالية، وهذا ما يقودنا لطرح التساؤل التالي:

ما هو واقع الصناعة التحويلية في الجزائر؟ وما هي استراتيجية تطويرها في إطار برنامج التنوع

الاقتصادي؟. ولناقشة هذا الموضوع تم تقسيمه للمحاور التالية:

المحور الأول: ماهية الصناعة التحويلية.

المحور الثاني: واقع ومضمون الصناعة التحويلية في الجزائر.

المحور الثالث: معوقات الصناعة التحويلية وسبل معالجتها في إطار برنامج التنوع الاقتصادي

1- ماهية الصناعة التحويلية:

نشأة الصناعة بشكلها الأولي في إطار نشاطات منزلية ضمن نطاق القطاع الزراعي الريفي، فقد كانت المرأة في العائلة الريفية تقوم بصناعة وحياسة الملابس والغزل والنسيج فيما مارس الرجل صناعة أدوات العمل والمواد الضرورية للمنزل إلى جانب عمله الأساسي في الزراعة، ثم تطور هذا النشاط عبر الزمن إلى أن وصل إلى شكله الحالي.

1 1 مفهوم الصناعة التحويلية: تأخذ الصناعة التحويلية عدة مفاهيم منها:

الصناعات التحويلية هي تلك الصناعات التي تقوم على أساس تحويل شكل المادة الخام إلى شكل آخر مختلف تماما من حيث الخصائص وطبيعة المادة الأصلية مثل صناعة الورق (يدو وآخرون، 2014، ص 188). كما تعرف الصناعة التحويلية على أنها " الأنشطة التي تعالج المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى شكل آخر قابل للاستفادة منه (القرشي، 2000، ص 70). وهناك تعريف آخر للصناعة التحويلية حيث تعرف على أنها " أحد فروع القطاع الصناعي والتي تتولى مهمة تحويل المواد التي تأتي من قطاع الصناعات الإستخراجية والقطاع الزراعي بغرض تهيئتها بحيث تكون مفيدة لإشباع الحاجات الإنتاجية أو الاستهلاكية" (عبد الكريم، 1998، ص 87).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن الصناعة التحويلية هي عملية إجراء تغييرات في طبيعة المواد المستخدمة إلى مواد أكثر استجابة لمتطلبات الانسان أي من شكلها الخام إلى شكل يجعلها جاهزة للاستخدام أو الاستهلاك سواء في شكل سلع تامة المصنع أو نصف مصنعة من خلال تضافر مجموعة من العوامل منها الأيدي العاملة والتكنولوجيا ورؤوس الأموال ... الخ.

1 2 - فروع الصناعة التحويلية

تخضع الصناعة التحويلية لعدة تصنيفات أهمها تصنيف الدائرة الاحصائية للأمم المتحدة الذي يقسم الصناعة التحويلية إلى تسعة أنشطة أو فروع رئيسية تحت تسمية ISIC (التصنيف القياسي الدولي للأنشطة الصناعية)، ويعتبر هذا الأخير من بين أكثر التصنيفات شيوعا واستخداما، وبموجب هذا التصنيف قسمت الصناعة التحويلية كالتالي (القريشي، 2005، ص 91):

- صناعة المواد الغذائية والمشروبات والتبغ .
- صناعة المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية.
- صناعة الخشب ومنتجاته بضمنها الأثاث .
- صناعة الورق والمنتجات الورقية والطباعة والنشر .
- صناعة الكيماويات والمنتجات الكيماوية من النفط والفحم الحجري ومنتجات المطاط والبلاستيك .
- صناعة منتجات الخامات التعدينية غير المعدنية (عدا النفط والفحم)
- صناعة المنتجات المعدنية الأساسية.
- صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والمكائن والمعدات.
- الصناعات التحويلية الأخرى (وتضم صناعة المجوهرات والمصوغات والأحجار الكريمة).

1 3 - أهمية الصناعة التحويلية:

تحتل الصناعة التحويلية بأهمية بالغة في الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق التنمية بالمفهوم الشامل ؛ حيث يعتبرها عنصرا أساسيا في تحسين مستويات المعيشة للسكان وزيادة الدخل الفردي، كما أن الصناعة التحويلية تساهم بشكل كبير في إحلال الواردات وتنمية الصادرات وتنويع مصادر الدخل وتوفير المزيد من العملات الأجنبية وتحسين ميزان المدفوعات ويمكن إبراز أهمية الصناعة التحويلية في الاقتصاد الوطني في النقاط التالية (مخضار، 2018/2017، ص 101):

- تتميز الصناعة التحويلية بقدرتها على إيعاب اليد العاملة وتوسيع فرص التشغيل والتخفيف من حدة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا كبيرا بالنسبة لدول العالم، زيادة على ذلك فإنها ترتبط مع بقية القطاعات الأخرى بعلاقات تكاملية مما يجعلها محفزة على النمو المستدام؛
- تساهم الإنتاجية المرتفعة في القطاع الصناعي في تسريع وتيرة نمو الدخل الوطني من خلال علاقات التكامل بين الصناعة والقطاعات الأخرى، زيادة على قدرة القطاع الصناعي على استيعاب التكنولوجيا واستخدام المعدات والآلات المتطورة؛
- يعتبر التطور الصناعي عنصرا أساسيا في خلق المهارات والخبرات الصناعية والتقنية مما ينعكس على ارتفاع مستويات المداخل وتوزيعها بطريقة عادلة؛

- يعتبر التصنيع كعامل أساسي في تحقيق الأمن الغذائي الناتج عن طريق تطوير القطاع الزراعي وتحسين إنتاجيته من خلال توفير المعدات والآلات الزراعية والأسمدة والمبيدات، حيث لا يمكن لأي دولة تطوير قطاعها الزراعي دون استراتيجية تصنيعية قوية، كما لا يمكن تطوير الصناعة دون وجود مواد خام ناتجة عن قطاع الزراعة؛
- إن وجود قطاع صناعي متنوع وقوي يخفف من الآثار السلبية الناجمة عن عدم الاستقرار التي تشهدها اقتصاديات الدولة كما يجعلها أكثر مرونة في التكيف مع الأزمات؛
- يلعب القطاع الصناعي التصديري القوي دورا مهما في تحسين الميزان التجاري نتيجة ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة مقارنة بأسعار المنتجات الخام أو النصف مصنعة في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى زيادة المداخيل وتحسين مستوى الرفاهية.
- وتلعب الصناعة التحويلية دورا أساسيا في تحقيق التغير الهيكلي طويل الأجل. فهي تخلق الكثير من فرص العمل الرسمية والمنتجة في مرحلة مبكرة من التنمية. كما أنها تعد محركا لتنمية التكنولوجيا والابتكار من أجل تحقيق النمو المستدام في الإنتاجية في الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى. وهي تسفر عن آثار متفاوتة على العمالة، والأجور، والارتقاء بالمستوى التكنولوجي والاستدامة في المراحل المختلفة من التنمية. ويعود السبب في ذلك إلى أن الصناعة التحويلية تغير الهياكل الاقتصادية، عادة من الأنشطة كثيفة العمالة إلى الأنشطة التي تتسم بالمزيد من كثافة رأس المال والتكنولوجيا، ويغير كل قطاع فرعي للصناعة التحويلية أيضا المنتجات وعمليات الإنتاج مع تزايد تطبيقات رأس المال والتكنولوجيا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2016، ص 2).

2 - مقومات واقع الصناعة التحويلية في الجزائر

يؤدي عدم تنوع مصادر النمو إلى الاستمرار في الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية، ويشكل ذلك خاصية مميزة للاقتصاد الوطني، حيث أصبح تطوير قطاع الصناعة التحويلية ضرورة ملحة لإحلال مصدر النمو القائم على المحروقات، سنحاول من خلال هذا العنصر تسليط الضوء على واقع قطاع الصناعة التحويلية ومضمونها.

2 4 - مقومات الصناعة التحويلية في الجزائر

بهدف تطوير عملية التصنيع في الجزائر قامت الدولة باتخاذ عدة تدابير وتحفيزات للنهوض بالقطاع خاصة في إطار استراتيجية تطوير القطاع الصناعي.

2 4 1 - الإجراءات التحفيزية لعملية التصنيع

سعت الحكومة لتحسين جاذبية الاستثمار من أجل بعث النشاط الصناعي وخلق فرص الأعمال من خلال تقديم العديد من التحفيزات التي جاءت بها القوانين التي أصدرتها وآخرها القانون رقم 16-09 الذي قدم التحفيزات الآتية (القانون رقم 16-09، 2016، ص ص 20-21):

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستورة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشاريع؛

- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا التي تدخل مباشرة في إنجاز المشاريع؛
- الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء؛
- الاعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال؛
- تتكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار؛
- منح إعفاءات أو تخفيضات على الحقوق أو الضرائب أو الرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة لمدة قد تصل إلى 5 سنوات.

2 4 2 - المقومات المادية والبشرية والمالية

تزخر الجزائر بإمكانيات هائلة سواء في شقها المالي أو البشري، حيث تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول من حيث توفر رؤوس الأموال المتأتية من تصدير المحروقات حيث بلغت الفوائض المالية المتأتية من عائدات المحروقات 200 مليار دولا نهاية 2014 كإحتياطي صرف (بنك الجزائر، 2015، ص 10)، كما تمتلك الجزائر إمكانات طاقوية هائلة وخاصة في مجال الطاقات المتجددة وفي مقدمتها الطاقة الشمسية حيث تعتبر من أكبر الدول في الحوض المتوسط وفي العالم، إذ يمكنها إنتاج ما يقارب أربع مرات من مجمل استهلاك العالمي للطاقة، و60 مرة من حاجة الدول الأوروبية من الطاقة الكهربائية. وهذا لإحتوائها على حقل شمسي (Gisement Solaire) يغطي مساحة 2381743 كلم مربع وأزيد من 3000 ساعة شمسية سنويا (غردى وآخرون، 2018)، أما بالنسبة للإمكانات البشرية فتمتلك مؤهلات بشرية هائلة باعتبار أن 75% من سكانها شباب، كل هذه الامكانيات تصب في صالح قطاع الصناعة التحويلية إذا تم استغلالها كما يجب، تحتاج فقد للمرافقة والتأطير من أجل تقديم الاضافة لعملية التصنيع بصفة خاصة والاقتصاد الوطني بصفة عامة.

2 2 - واقع الصناعة التحويلية في الجزائر

يعتبر قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر مرين أكثر القطاعات تضررا من بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي في أواخر التسعينيات وبداية الألفينات، حيث أدت هذه الاصلاحات إلى تآكل النسيج الصناعي عامة، وستتطرق من خلال هذا المحور إلى تركيبة الصناعة التحويلية وتطور مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

2-2-1- تركيبة القطاع الصناعية التحويلية في الجزائر

تنقسم الصناعة التحويلية في الجزائر إلى عدة فروع منها صناعة الحديد والصلب، صناعة مواد البناء والزجاج، صناعة المواد الكيميائية والمطاط والبلاستيك، الصناعة الغذائية، صناعة النسيج، صناعة الجلود والأحذية، صناعة الخشب والفلين والورق، صناعات مختلفة.

الجدول رقم (01) القيمة المضافة لفروع الصناعة التحويلية في الجزائر الوحدة: مليار دج

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
408.1	381.6	355.9	324.5	285.5	266.1	231.8	214.1	188.5	164.3	156.1	146.0	138.4	127.3	118.4	115.1	108.9	الصناعة الغذائية
120.7	115.5	109.1	88.2	80.3	75.9	74.8	70.5	66.9	60.4	58.5	50.9	46.0	41.7	33.3	36.1	32.5	صناعات مواد البناء
22.8	20.2	18.6	17.7	17.0	16.7	16.1	19.8	19.4	19.2	18.5	16.2	16.9	16.2	15.6	15.9	13.5	الملابس، الجلود، الأحذية والحلوى
25.2	22.3	20.4	19.7	18.9	18.4	17.6	17.2	16.9	16.7	16.1	16.6	15.6	15.4	13.8	13.3	11.2	الخشب، الفلين، الورق
74.4	73.9	71.6	66.9	64.9	59.2	53.2	48.4	44.9	41.9	37.2	35.2	27.3	26.2	23.6	22.5	18.6	المواد الكيميائية والمطاط والبلاستيك
44.0	40.4	37.7	44.4	46.5	49.7	50.1	50.3	49.1	45.7	44.8	48.2	49.4	46.7	45.3	40.4	37.3	صناعات مختلفة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات للفترة 2001-2017: www.ons.dz.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن القيمة المضافة للصناعة الغذائية بلغت 108.9 مليار دينار سنة 2001 أما في سنة 2016 فقد بلغت 381.6 مليار دينار ثم في 2017 بلغت 408.1 مليار دينار بمعدل نمو بلغ 6.9 % ، في حين أن صناعة الملابس والجلود والأحذية فقد بلغت 20.2 و 22.8 مليار دينار في 2016 ، 2017 على التوالي بمعدل نمو 12.8 %، أما في ما يخص صناعة الخشب والفلين والورق فقد انتقلت من 22.3 إلى 25.2 مليار دينار بين 2016 و 2017، أما فيما يتعلق بصناعة المواد الكيميائية والمطاط والبلاستيك فقد عرف تطورا بمعدل نمو بلغ 0.6 % خلال نفس الفترة أما فيما يخص باقي الصناعات فقد عرفت تراجعا في الفترة الأخيرة بداية من سنة 2010، كما يوضحه الجدول أعلاه، ويعود سبب تراجع القيمة المضافة لفروع الصناعات المختلفة إلى الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي انتهجتها الحكومة حيث أعطت الأهمية إلى بعض الفروع كصناعة تركيب السيارات ومواد البناء والمواد الكيميائية كالفوسفات وهو ما شجع المستثمرين على التوجه نحو هذه القطاعات.

ويتشكل قطاع الصناعة التحويلية في الجزائر من قسمين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يتركز القطاع الصناعي العمومي على ثلاث فروع صناعية أساسية وهي الصناعة الغذائية، الصناعة الالكترونية والكهربائية والميكانيكية والصناعة الكيميائية والبلاستيك والمطاط، وتساهم هذه الفروع بحوالي 35 % من إجمالي إنتاج القطاع الصناعي العمومي، في حين القطاع الخاص يتركز في الصناعة الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة وهما يمثلان 42 % من إجمالي إنتاج القطاع الخاص (بودرامة، 2017، ص 202).

2-2- أداء قطاع الصناعة التحويلية

إن الحكم على أداء قطاع التصنيع يتم من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي نصيب الصناعة التحويلية في الصادرات الكلية للبلد؛ مساهمتها في التوظيف، نصيب الصناعة التحويلية في

الناتج المحلي الإجمالي، فكما ارتفعت نسبة أو قيمة هذه المؤشرات مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الزراعة والخدمات شكل ذلك دليل على تطور الأداء الاقتصادي لها.

2-2-1- مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام :

إن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج ترتبط بمدى نمو وتطور القطاع الصناعي في مختلف فروعه وستعرض في ما يلي لمساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام.

الجدول رقم (02) مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الوطني الإجمالي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	7.5	8.0	8.1	7.3	6.3	5.6	5.0	5.0	5.2	5.7	5.1	4.6	4.5	4.6	5.0	5.7	5.9	5.9

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للفترة 2000-2017. www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الداخلي الخام ضعيفة حيث لم تتجاوز 8% في أحسن أحوالها وكانت هذه النسبة بين سنتي 2001 و 2002 في حين تراجعت هذه النسبة في السنوات الموالية لتبلغ 5.1 % و 5.9 % في 2010 و 2017 على التوالي، وإذا أخذنا نسبة تغطية الصناعة التحويلية للاحتياجات الوطنية وليكن مثلا فرع الصناعات الغذائية نجد أنها تغطي في حدود 28% من الاحتياجات الوطنية والباقي يتم استراذه، وتأتي هذه النسب لتفسر ضعف وهشاشة الصناعة التحويلية بصفة خاصة والقطاع الصناعي بصفة عامة.

2-2-2- مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في التوظيف

لقد حاولت الجزائر تطوير مناخها الاستثماري من خلال انشاء عدة هيئات تهدف لتطوير الاقتصاد الوطني ومن ضمنه القطاع الصناعي، من أجل رفع معدل النمو الاقتصادي خارج المحروقات والتخفيف من حدة البطالة، ومن بين هذه الهيئات نجد الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث سجلت 59923 عامل في قطاع الصناعة التحويلية سنة 2018، أما بالنسبة لعدد العمال المسجلين لدى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في مجال الصناعة التحويلية فقد بلغ 74081 سنة 2018، في حين المشغلين في نفس القطاع في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة فقد بلغ 32590 سنة 2018.

(Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018,p28)

2-2-3- مساهمة صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات

يعتبر مؤشر حصة الصادرات من الصناعات التحويلية من أهم المؤشرات التي تقيس أو تقيم أداء الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات وهو في الواقع يقيس الجهد التنموي نحو التوجه إلى نموذج مبني على الاستفادة من تصدير السلع التحويلية والابتعاد عن تصديرها كمواد أولية المعروفة بالمرونة السعرية في الأسواق الدولية.

الجدول رقم (03) مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات في الجزائر الوحدة: مليون دولار

المجموع	الصناعة الغذائية	الطاقة	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع وتجهيزات فلاحية	سلع وتجهيزات صناعية	السلع الاستهلاكية	
2010	315	55527	94	1056	1	30	30	57053
2011	355	71427	161	1496	-	35	15	73489
2012	315	69408	168	1527	1	32	19	71866
2013	402	62960	109	1458	-	28	17	64974
2014	323	60304	109	2121	2	16	11	62886
2015	235	32699	106	1597	1	19	11	34668
2016	327	28221	84	1321	-	54	19	30026
2017	349	33261	73	1410	0.29	78	20	35191

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر 2018: www.douane.gov.dz

يشير الجدول أعلاه إلى تركيبة الصادرات الجزائرية ، حيث يتضح من خلاله سيطرة قطاع الطاقة على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات كمتوسط ، أما الصادرات خارج المحروقات فقد بلغت 3% في مجملها كمتوسط للفترة الممتدة بين 2010 و 2014، غير أن نسبة مساهمة الطاقة عرفت تراجع إلى حدود 94.5% في إجمالي الصادرات في الفترة 2015 و 2017 ، وقد بلغت الصادرات من الصناعة الغذائية 349 مليون دولار ما يعادل 0.99% من إجمالي الصادرات سنة 2017، أما المواد النصف مصنعة فقد بلغت 1410 مليون دولار سنة 2017 ما يعادل 4% من إجمالي الصادرات، أما التجهيزات الصناعية فقد بلغت 78 مليون دولار وهو ما يعادل 0.22% من إجمالي الصادرات، غير أن هذا التحسن في الصادرات خارج المحروقات وخاصة الصناعية لم يكن نتيجة تطور ونمو هذا القطاع وإنما بسبب تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية وبالتالي تراجع عوائد هذه الأخيرة.

وتبقى هذه النسب جد ضعيفة إذا ما قورنت بنظيرتها في الدول المجاورة كتونس والمغرب حيث تتجاوز هذه النسبة 60%، وهو ما يعكس ضعف تنافسية الصناعة التحويلية الجزائرية.

الجدول رقم (04) الصادرات والواردات لبعض الفروع الصناعية في الجزائر 2017 الوحدة: مليار دج

الصادرات	الصناعة الغذائية	مواد خام	مواد نصف مصنعة	سلع وتجهيزات فلاحية	سلع وتجهيزات صناعية	السلع الاستهلاكية
الصادرات	35.8	9.2	144.6	0.6	5.9	2
الواردات	900.1	171.1	1251.9	55.1	1687	912.7

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات، إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر 2018: www.douane.gov.dz

يشير الجدول أعلاه إلى حجم الصادرات والواردات لبعض فروع الصناعة التحويلية، إذ بلغت قيمة الواردات من الصناعات الغذائية 900.1 مليار دينار في حين بلغت صادراتها 35.8 مليار دينار ونفس الشيء بالنسبة لباقي الفروع الصناعية الأخرى، إذ يتضح من خلال الجدول الاعتماد المفرط على العالم الخارجي في تلبية الاحتياجات الوطنية بسبب ضعف المنظومة الصناعية وعدم قدرة الانتاج الصناعي المحلي على تلبية الاحتياجات الوطنية.

3- معوقات الصناعة التحويلية في الجزائر وسبل معالجتها في إطار برنامج التنوع الاقتصادي

يعاني قطاع الصناعة في الجزائر من عدة مشاكل وصعوبات حالت دون تطوره وبلوغه الأهداف المسطرة وهو ما يحتم واتخاذ جملة من الإجراءات بغيت التغلب على هذه المشاكل.

3-1- معوقات الصناعة التحويلية :

يواجه القطاع الصناعي التحويلية في الجزائر ظروف صعبة بسبب الكثير من المشاكل والمعوقات التي حالت دون تطويره ونموه وبالتالي زيادة الاعتماد على العالم الخارجي في تلبية الحاجات الأساسية للسكان ومن بين هذه المعوقات نذكر:

- مشاكل متعلقة بعدم تطبيق التشريعات والقوانين:

بالرغم من وجود ترسانة من القوانين والتشريعات التي تهدف إلى تطور هذا القطاع إلا أنها بقيت حبيسة الأدراج ولم يتم تفعيلها الأمر الذي زاد من صعوبة تطور هذا القطاع، ومن أمثلة ذلك على سبيل الذكر لا الحصر نسب الادمج التي تشترطها وزارة الصناعة والمناجم بالنسبة لأنشطة تركيب السيارات في مجال المناولة الصناعية، حيث بالرغم من مرور 5 سنوات تقريبا على بداية نشاط هذه المؤسسات إلا أن نشاط المؤسسات المناولة لا يزال ضعيفا جدا.

- مشكل التمويل:

لعل أهم المشاكل التي ما تزال تعترض المؤسسة الصناعية الجزائرية تتعلق بالجانب المالي، فأداءها المالي متدهور نتيجة المديونية المتراكمة وعدم الملاءة الهيكلية. ومن أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية هو أسلوب التمويل العقيم الذي عامل القطاع العمومي كجهاز غير مجبر على تحقيق عائد، لأنه يستطيع الحصول على الأموال دون العمل، إضافة إلى الاعتماد على البنوك كمصدر رئيسي للتمويل رغم معاناتها من نفس المشاكل (نعيم، 2016/2015، ص 68) وهذا راجع إلى ضعف المنظومة المصرفية، بحيث لم تواكب هذه الأخيرة التطورات الحاصلة في بقيت القطاعات وأصبحت تعرقل نمو وتطور الصناعات التحويلية، ويظهر هذا من خلال عدد المؤسسات الصناعية المنسحبة من السوق (المشطوبة) حيث بلغ 423 مؤسسة خلال السداسي الأول لسنة 2018 (Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018).

- مشاكل متعلقة بالتسويق:

إن معظم المؤسسات الصناعية الجزائرية ليس لها إدارة تسويق بالمفهوم الحديث بل لديها مصلحة للبيع أو للتجارة تنحصر مهمتها فقط في تسجيل الصادر والوارد من السلع. والسبب في ذلك راجع إلى النظام الذي كان سائدا و المتمثل في تمويل المؤسسات من الجهات المركزية بغض النظر على النتائج المحققة ميدانيا، إضافة إلى أن قصور مسيري المؤسسات في فهم البعد التسويقي ساهم كثيرا في عدم تواجد هذه الإدارة على المستوى التنظيمي (نعيم، 2016/2015، ص 68).

ولمعرفة وضعية الأداء التسويقي للمؤسسات الصناعية، لا بد من توفر بعض المؤشرات لتقييمه، حيث أن أهم مؤشر يمكن خلاله قياس تنافسية قطاع الصناعة التحويلية هو مساهمتها في الصادرات حيث بلغت هذه النسبة 5% سنة 2018، وهو ما يفسر ضعف هذا القطاع.

- مشكل العقار الصناعي:

يبقى العقار الصناعي في الجزائر رهينة العديد من المؤسسات والهيئات التي تزايدت مع مرور الزمن، مما يجعل المستثمر يواجه صعوبات في الحصول على العقار الملائم لإقامة مشروعه في ظل ارتفاع أسعارها وعدم ملاءمتها، وإن وجدت فهناك مشكل ملكية العقار، ورغم إنشاء هيئة لجان التنشيط المحلي لترقية الاستثمار، والوكالة الوطنية لترقية الاستثمار لمعالجة مشكل العقار الصناعي، فإن مشكل طول مدة مسح الأراضي ما يزال قائما نتيجة البيروقراطية التي تميز الإدارة، كما أن المناطق الصناعية ومناطق النشاط الوطنية عرفت انحرافات عديدة في مجال التهيئة والتسيير (Bouzar, 2006).

3-2- مفهوم برنامج التنوع الاقتصادي

يلعب التنوع الاقتصادي دورا كبيرا في التحكم في التقلبات الاقتصادية من خلال التخفيض الأضرار الناتجة عن انخفاض أسعار المواد الأولية في البورصات العالمية وتحسين التنافسية الدولية (شارف، 2018، ص 37) وسنقوم من خلال هذا العنصر التطرق إلى مفهوم التنوع الاقتصادي والأهداف التي يصبوا لتحقيقها.

3-2-1- تعريف التنوع الاقتصادي

للتنوع الاقتصادي مفاهيم متنوعة تختلف باختلاف الرؤية التي ينظر إليه من خلالها وبصفة عامة يتضمن التنوع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمثين القاعدة الاقتصادية الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. وبالمعنى الواسع فالتنوع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات (دحمان، 2018، ص 331).

كما يعرف على أنه تنوع الاستثمار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا (ضيف و عزوز، 2018، ص 22). ومن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنوع الاقتصادي هو عبارة عن استخدام الفوائض المالية المتأتبة من القطاع الرئيسي في ارساء قاعدة صناعية وفلاحية وتجارية متكاملة بهدف تحقيق موارد مالية اضافية من أجل تقليل مخاطر الاعتماد على مورد واحد.

3-2-2- أهداف برنامج التنوع الاقتصادي

يعتبر التنوع الاقتصادي في الجزائر سياسة تنموية تهدف إلى (دحمان، 2018، ص 331):

- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية رفع القيمة المضافة؛
- تحسين مستوى الدخل؛
- توسيع فرص الاستثمار وتقوية أوجه الترابط في الاقتصاد؛
- وعادة ما يكون لجهود التنوع الاقتصادي ثلاثة أهداف متداخلة تتمثل في تثبيت النمو الاقتصادي؛
- توسيع قاعدة الإيرادات؛ ورفع القيمة المضافة القطاعية.

ولقد عمدت الجزائر إلى تنويع اقتصادها من خلال النموذج الاقتصادي الجديد التي يعتمد على مجموعة من القطاعات ذات الأولوية وقد جاء ذلك في إطار مخطط الخماسي للنمو 2015-2019 ويهدف إلى (رئاسة الحكومة، 2014 ص 17):

- توسيع القطاع الصناعي وعصرنته؛
- تطوير قطاع المناجم والصناعات التحويلية؛
- تطوير النشاطات الفلاحية المنتجة؛
- تعزيز نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات؛
- مواصلة الاستثمار في مجال الطاقة؛
- ترقية صناعة سياحية مطابقة للمعايير والمقاييس الدولية؛
- دعم ترقية الصناعات التقليدية؛

3-3- استراتيجية تطوير الصناعات التحويلية بالجزائر في إطار برنامج التنويع الاقتصادي

لقد قامت الجزائر بوضع استراتيجية من أجل تطوير الصناعات التحويلية في إطار برنامج التنويع الاقتصادي الذي ورد في مخطط عمل الحكومة 2015-2019 من خلال الاعتماد على المحاور التالية (رئاسة الحكومة، 2014 ص 18):

- **توسيع القطاع الصناعي وعصرنته:** وتتم هذه العملية من خلال تحسين حكامه المؤسسات ونوعية تسييرها، تنظيم النشاطات الصناعية من خلال تعزيز قوانين ووسائل الهيئات المكلفة بوضع المعايير النوعية والاعتماد والقياس والملكية الصناعية ، بالإضافة إلى تدعيم وتطوير القدرات الوطنية لتكوين الموارد البشرية والدراسات الخاصة بالقطاع الصناعي وكذا وكذا تعزيز المنظومة الاعلامية والاحصائية والرصد الاستراتيجي لقاع للقطاع الصناعي؛
- **تطوير قطاع المناجم والصناعات التحويلية:** وستعمل الحكومة على استكمال البرامج الاستكشافية للمناجم والقدرات المنجمية بالنسبة لكل ولاية ، ومن المقرر أن يتم القيام بفتح مناطق لاستغلال الزنك والرصاص ببجاية وسطيف وباتنة والبايت بشار والبونتونيت بتلمسان والذهب بتمراست وكذا مضاعفة إنتاج الرخام والملح، بالإضافة إلى إنجاز مركب لصناعة كل أنواع الأسمدة والمواد الفوسفاتية الموجهة للسوق المحلية والتصدير؛
- **دعم ترقية الصناعات التقليدية:** وستعمل الحكومة على استكمال برنامج إنجاز الغرف الصناعية التقليدية والحرف منها ، كما ستعمل على تعزيز تدخل الدولة بعنوان الدعم المباشر وغير المباشر لفائدة الحرفيين من أجل ترقية نشاطات الصناعات التقليدية، إلى جانب تحسين مستوى تأهيل الحرفيين وتكوينهم لاسيما العمل في البيت بالنسبة للنساء في الوسط الريفي؛

- منح الأولوية والدعم الضروريين لنشاطات تثمين الموارد الطبيعية: التي تشجع الاندماج و بروز الفروع التي تستعمل المزايا المقارنة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية ويتعلق الامر خصوصا بنشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية؛
 - إعادة النظر في القطاع الخاص: من خلال القيام بإعادة توزيعه الاستراتيجي من خلال تنصيب مجموعات صناعية ناجعة وتنافسية في القطاعات الواعدة بالشراكة مع كفاءات عالمية تتحكم في التكنولوجيا والأسواق؛
 - تعزيز الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي: كإجراء كفيل بتحقيق القاعدة الصناعية الوطنية وإعادة تموقع المؤسسة في إعادة تصنيع البلاد؛
 - ترقية إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيلها وتخفيفها: من خلال إدماجها في نشاطات المناولة لفائدة الشركات الأمرة وتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية في النشاطات التحويلية كبديل لعمليات الاسترداد الضرورية لتلبية الطلب الوطني، ووضع شروط انتفاعها؛
 - عصنة وتأهيل المؤسسات الصناعية التي تنشط في فرع السيارات: وذلك بمنحها مزايا وتشجيع الاستثمارات الوطنية بالشراكة مع شركات عالمية ومرافقة وكلاء السيارات في انجاز استثماراتهم طبقا لأحكام قانون المالية 2014؛
 - ترقية صناعة الدواء والتجهيزات الطبية: من أجل مرافقة وعصنة المؤسسات الاستشفائية وتقليل التبعية في هذا المجال؛
 - تعزيز النشاطات الصناعية المزودة للقطاعات الأخرى: كقطاع الطاقة والري والفلاحة حرصا على تحقيق الاندماج الوطني؛
- الخلاصة:**

مثلت الصناعات التحويلية أهمية عميقة في التاريخ الاقتصادي، فقد مكنت من تطوير المفاهيم والقيم الاقتصادية وعززت دور أصحاب رؤوس الأموال والطبقة العاملة، فالصناعات التحويلية تنطوي أنشطتها على تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة بعد معالجة المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الزراعية والنباتية والحيوانية وتحويلها إلى منتجات ذات طلب فعال، ومن خلال هذه الدراسة نستنتج ما يلي:

- تحتاج الصناعة التحويلية إلى عدة مقومات منها الطاقة والمياه والمواقع الملائمة ومرافقة ومتابعة الحكومة إضافة إلى رؤوس الأموال والمواد الأولية وغيرها؛
- تتطلب الصناعة التحويلية بدرجة أساسية إلى إدارة متخصصة وأسواق خارجية واسعة لتصريف المنتجات، من أجل الوصول للمعدلات التي تستهدفها الحكومة وهي تحقيق معدلات نمو مرتفعة؛
- تمتلك الجزائر إمكانات هائلة سواء من جانب الموارد الطبيعية أو البشرية غير مستغل بالشكل الكافي فعوض تصدير هذه المواد بشكلها الخام ينبغي القيام بتحويلها إلى منتجات تامة الصنع ومن ثم تصديرها إلى العالم الخارجي من أجل التقليل من فاتورة الواردات.

- وفي الأخير نخلص إلى بعض التوصيات من أجل النهوض بقطاع الصناعة التحويلية نوجزها فيما يلي:
- استغلال الامكانيات المالية المتأتية عن طريق تصدير المواد الخام (المحروقات) في بناء قاعدة صناعية متنوعة كالصناعة الغذائية والنسيج والصناعات الميكانيكية وغيرها من فروع الصناعة التحويلية؛
 - إعادة توجيه سياسة التكوين المهني المتخصص في إتجاه متطلبات الصناعة التحويلية، ووضع برامج دورية للتكوين المستمر داخل المؤسسات الصناعية؛
 - الاهتمام بالصناعات ذات الطابع التصديري وبالتالي العمل على إيجاد حلول لمشكلة تسويق المنتجات الصناعية وذلك من خلال البحث عن أسواق خارجية إقليمية ودولية؛
 - إصلاح المنظومة المصرفية، وهذا لمواكبة تطور المؤسسات الصناعية من أجل الرقي بمستويات أدائها، من خلال التمويل الذي تحصل عليه من أجل اكتسابها للتكنولوجيات الجديدة وزيادة البحث والتطوير في مجال تخصصها؛
 - توسيع عمليات الشراكة سواء بين القطاع العام والخاص وحتى مع العالم الخارجي من أجل الاستفادة من الخبرات الأجنبية في هذا المجال.

المراجع:

- 1-مدحت كاظم القريشي، 2000، الاقتصاد الصناعي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- 2-عبد الكريم عبد العزيز، رشاد هاشم، 1998، التخطيط الصناعي، العراق، مطبعة التعليم العالي.
- 3- مدحت القريشي، 2005، الاقتصاد الصناعي، الأردن، دار وائل للنشر، ط2.
- 4-مخضار سليم، 2017/2018، دراسة تحليلية لتنافسية القطاع الصناعي في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر.
- 5- نعيم إلهام، 2015/2016، إستخدام نموذج البرمجة بالأهداف في نمذجة النظم الصناعية، أطروحة دكتوراه، تخصص بحوث العمليات وتسيير المؤسسات، جامعة أوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 6- يدو محمد وآخرون، 2014، الصناعة في الجزائر بين الواقع والأمل وأثرها على الميزان التجاري خارج قطاع المحروقات، المجلة العلمية للاقتصاد والمالية، جامعة يحي فارس المدية، العدد 02.
- 7-غردى محمد، وآخرون، 2018/24/23، الطاقات المتجددة وإستراتيجية تنميتها في كل من الجزائر والمغرب، مداخلة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي الخامس حول إستراتيجية الطاقات المتجددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تجاري بعض الدول، جامعة البليدة 2.
- 8-أحمد ديبش، نسيم أوكيل، 2014، الصناعة الجزائرية في مرحلة ما بعد الاقتصاد المخطط، جامعة الشلف، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65.
- 9- مصطفى بودرامة، الطيب قصاص، 2017، المشاكل التي تواجه القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، الجزائر، جامعة لخضر حمة الوادي، العدد 12.
- 10- نور الدين شارف، 2018، فرص التنوع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لإحلال الواردات، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 12.
- 11- بن عبد الفتاح دحمان، 2018، استراتيجية التنوع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07، العدد 01.

- 12- ضيف أحمد، عزوز أحمد، 2018، واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 14، العدد 19.
- 13- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، 2016، تقرير دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة.
- 14- القانون رقم 16-09، 2016، المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 45
- 15- Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018, Bulletin d'information statistique, N° 33.
- 16- Bouzar Chabha, 2006, Les contraintes de financement de la création des entreprises privées en Algérie, Colloque International sur la Création d'entreprises et territoires, organiser par CREAD, Tamanrasset, le 03 et 04 Décembre.
- 17- بنك الجزائر، 2015، حوصلة حول التطورات النقدية والمالية لسنة 2014. www.bank-of-algeria.dz.
- 18- رئاسة الحكومة، 2014، البرنامج الخماسي للنمو 2015-2019، على موقع: www.cg.gov.dz/psre.
- 19- <http://www.mdipi.gov.dz> le 30/02/2019

قائمة المراجع (اللغة الانجليزية):

- 1- Medhat Kazem Al-Quraishi, 2000, Industrial Economy, Oman, Wael Publishing and Distribution House.
- 2- Abdul Karim Abdul Aziz, Rashad Hashem, 1998, Industrial Planning, Iraq, Higher Education Press.
- 3- Medhat Al-Quraishi, 2005, Industrial Economy, Jordan, Wael Publishing House, 2nd floor.
- 4- Makhdar Salim, 2017/2018, analytical study of the competitiveness of the industrial sector in Algeria compared to some Arab countries, PhD thesis in economic sciences specializing in operations research and management of institutions, University of Tlemcen, Algeria.
- 5- Naeem Elham, 2015/2016, Using the Objective Programming Model in Industrial Systems Modeling, Ph.D. Thesis, Major in Operations Research and Enterprise Management, University of Tlemcen, Tlemcen, Algeria.
6. Yedou Mohamed and al., 2014, Industry in Algeria between reality and hope and its impact on the balance of trade outside the hydrocarbons sector, Scientific Journal of Economics and Finance, Yahya Fares Medea University, No. 02.
- 7- Gordi Mohamed, and al., 2018, Renewable Energies and their Development Strategy in Algeria and Morocco, Intervention to Participate in the Fifth International Scientific Forum on Renewable Energies Strategy and its Role in

Achieving Sustainable Development – Commercial Study of Some Countries, Blida University 2.

8- Ahmed Debiche, Nassima Okel, 2014, Algerian Industry in the Post-Planned Economy, Chlef University, Arab Economic Research, No. 65.

9. Mustafa Boudrama, Tayeb Kassas, 2017, Problems facing the industrial sector in Algeria, Journal of Economic Visions, Algeria, University of Lakhdar Hamat El Oued, No. 12.

10- Noureddine Scharf, 2018, Opportunities for economic diversification in Algeria through the adoption of the policy of industrialization to replace imports, Journal of Management and Development for Research and Studies, No. 12.

11- Ben Abdel Fattah Dahman, 2018, the strategy of economic diversification in Algeria in the light of some international experiences, Journal of Ijtihad for Legal and Economic Studies, Volume 07, No. 01.

12- Dhaif Ahmed, Azouz Ahmed, 2018, the reality of economic diversification in Algeria and its mechanism for achieving sustainable economic development, Journal of North African Economics, University of Chlef, vol. 14, no. 19.

13. United Nations Industrial Development Organization, 2016, Report on the role of technology and innovation in inclusive and sustainable industrial development.

14- Law No. 16-09, 2016, on Promotion of Investment, Official Gazette of the People's Democratic Republic of Algeria, No. 45.

15- Ministère de l'Industrie et des Mines, 2018, Bulletin d'information statistique, N° 33.

16- Bouzar Chabha, 2006, The Financing Constraints for the Creation of Private Enterprises in Algeria, International Colloquium on the Creation of Companies and Trackoires, organized by CREAD, Tamanrasset, 03 and 04 December.

17 - Bank of Algeria, 2015, the outcome of monetary and financial developments for 2014. www.bank-of-algeria.dz

18- Presidency of the Government, 2014, The Five-Year Program of Growth 2015-2019: www.cg.gov.dz/psre.